

الشراكة الأورو متوسطية وآفاق تطور المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

مباركي سمراء

جامعة جيلالي ليابس - سيدي بلعباس

ملخص:

إن أهمية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة اقتصاديا واجتماعيا هي حقيقة معترف بها دوليا، وهذا بالنظر إلى قدرتها الكبيرة على النمو والتكيف السريع وما ينتج عنها من خلق للثروة حيث الكثير من الدول أولت إهتماما بالغا لهذا النوع من المؤسسات وعملت على توفير الظروف وتهيئة المحيط اللازمين لدفعها وتقوية نشاطها. والجزائر كأى بلد يطمح إلى النمو الإقتصادي والرقى والإزدهار، أدركت متأخرة مكانة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في إقتصادها ودورها الفعال في إنعاشه وتنميته فدخلت في سلسلة من الإصلاحات وقدمت كل الإجراءات والقوانين اللازمة من أجل دعمها وتطويرها.

ولازالت مستمرة في هذا المسعى خاصة بعد توقيعها على إتفاقية الشراكة الأورو متوسطية والتي دخلت حيز التطبيق في الفاتح سبتمبر 2005 المنتظر منها تأسيس منطقة للتبادل الحر قائمة على مبدأ رفع كل الحواجز الجمركية، وهنا سيكون أمامها تحدي كبير يتمثل في تأهيل هذه المؤسسات وتحضيرها لمواجهة المنافسة الأجنبية.

الكلمات المفتاحية: الشراكة الأورو- متوسطية ، الشراكة الأورو- جزائرية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، برنامج إعادة التأهيل:

المقدمة:

ساد مصطلح المؤسسات الكبرى في الفكر الإقتصادي خلال فترة طويلة من الزمن حيث أعطيت لها مكانة هامة في أغلب القرارات السياسية لأي بلد لغاية نهاية السبعينات فكان ينظر إليها بمثابة القاطرة لعملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية مما أعطها مكانة متميزة وساد القول "الأكبر هو الأفضل"، ولكن نتيجة لتفاعل مجموعة من الأحداث أهمها:

- الأزمة الإقتصادية التي شهدتها دول العالم في سنوات منتصف ثمانينات المتمثلة في إنهيار أسعار البترول التي ألحقت أضرارا في مداخل الدول وأضعفت القدرات الإستثمارية وبالتالي عدم قدرة المؤسسات الكبرى على الإستمرار واختفت الكثير منها.

- ظهور إستراتيجية جديدة من قبل المؤسسات الكبرى التي تعاني من ارتفاع تكلفة الإنتاج الداخلي تمثلت في استراتيجية تحكمها إدارة التقليل من تكلفة الإنتاج ومراقبة هياكله.
- التحولات الإقتصادية العالمية والتي عملت على تطبيق برامج التعديل الهيكلي والتي تتطلب هيكلتها قطاعات النشاط الإقتصادي مما تسبب في اختفاء العديد منها فطرحت حتمية تنمية وتطوير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.
- تعاظم دور القطاع الخاص في ظل الأوضاع الإقتصادية الجديدة.

كل هذه الأحداث وغيرها عملت على تغيير الأفكار الإقتصادية السائدة من فكرة الأكبر هو الأفضل لصالح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، وزاد الإهتمام بها¹، حيث أصبح ينظر إليها كأفضل الوسائل لإنعاش الإقتصاد نظرا لسهولة تكيفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الإقتصادية وتوفير مناصب الشغل وجلب الثروة، وبالتالي إنقلبت المقولة إلى أن " الأصغر هو الأفضل".

والجزائر كبلد نامي، لم تعطي إهتماما كثيرا للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في سياستها الإقتصادية الأولى واهتمت أكثر بالمؤسسة الإقتصادية الوطنية الكبيرة، حيث كانت ترى كسائر الدول أن الطريق نحو التنمية الإقتصادية يمر حتما عبر المؤسسة الإقتصادية الكبيرة بالإرتكاز على التحكم في كفاءتها الإنتاجية². لكن ما عرفته هذه المؤسسات هي مجموعة الصعوبات والعراقيل حدثت من نشاطها مما أدى إلى إدخال إصلاحات جذرية في الإقتصاد الجزائري عمل على ظهور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي بدأ يتعاظم دورها في الإقتصاد وبالتالي حظيت باهتمام السلطات وتم إعطائها مجالا واسعا لدعمها ونموها وترقيتها وتخصيص لها حيزا في السياسة الإقتصادية.

وبالتالي شهدت هذه المؤسسات تطورا وانتعاشا ولكن توقيع الجزائر على اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي الذي دخل حيز التنفيذ في الفاتح سبتمبر 2005 والمنتظر منه تأسيس منطقة للتبادل الحر يكون فيها دخول وخروج حر للمنتوجات على إثر رفع كل الحواجز الجمركية وهنا ستواجه المنتوجات الوطنية، بما فيها منتوجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منافسة حادة من قبل منتوجات أوروبية ذات جودة عالية وتكلفة وسعر أقل وبما أن أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تفتقر للميزة التنافسية بسبب ضعف القدرات التنافسية سينجم عنها ذلك إنسحاب العديد منها وعدم القدرة على الإستمرار وبالتالي السؤال الذي يطرح نفسه هو كيف يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية مواجهة هذه المنافسة؟

¹ - Torrès Olivier, «PME de nouvelles approches ; ed economica Paris, 1998 ; P70.

² - بن عنتر عبد الرحمن، «مراحل تطور المؤسسة الإقتصادية الجزائرية وأفاقها المستقبلية» مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر (بسكرة)، العدد الثاني، جوان 2002، ص 120.

I- الشراكة الأورو-متوسطية:

1- مفهوم الشراكة الأورو متوسطية:

مفهوم الشراكة الأورو متوسطية هو مفهوم جديد، كثر تداوله بعد انعقاد مؤتمر برشلونة في 28/27 نوفمبر 1995 ببروكسل، والذي اقترحها كشكل جديدة للعلاقات الاقتصادية، الأمنية والثقافية بين الإتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق المتوسط حيث كانت الفكرة الرئيسية هي خلق شراكة من الجيل الجديد بين شمال وجنوب المتوسط¹.

فمصطلح الشراكة هو مصطلح يختلف عن المساعدات وكذلك عن إتفاقيات التعاون التقليدية وهنا من ناحية طبيعة المعاهدات المنعقدة والخصائص الذي يمتاز بها.

فالشراكة الأورو متوسطية لا تركز عن العلاقات العادلة بين الشركاء بل تركز فقط على مبدأ التبادل التام، وهذا المبدأ لا يختلف عن المبدأ الممنوح للتعاون الأورو متوسطي².

فهي تعني حسب بعض التعاريف " تجمعا إقليميا يشمل جميع الدول الواقعة على البحر المتوسط سواء أكانت أوروبية أم آسيوية أم أفريقية، وتضم هذه الشراكة دول الإتحاد الأوروبي غربي المتوسط سواء أكانت متوسطية أو ليست متوسطية ما دامت أعضاء في الإتحاد الأوروبي وجميع الدول العربية المتوسطية في شرقه وجنوبه بالإضافة إلى تركيا وإسرائيل"³.

فالشراكة الأورو متوسطية كما جاء في مسار برشلونة هي في الحقيقة مفهوم أوروبي يعبر عن طموحات وأهداف أوروبية ولعل أهمها التحطم في منطقة البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الولية الجديدة.

2- توقيع الجزائر على إنفاق الشراكة الأورو متوسطية:

عبرت الجزائر عن رغباتها في الإندماج إلى النظام العالمي الجديد، من خلال تطبيقاتها لبرامج التعديل الهيكلي المقترح من طرف صندوق النقد الدولي الرامية إلى تأسيس إقتصاد السوق والإنفتاح على العام الخارجي وتحرير التجارة، وعززت هذه الرغبة بتقديم موافقتها على إقامة شراكة أورو متوسطية مع الإتحاد الأوروبي.

¹ - Marquina Antonio ; 'Confidence Building Measures In The Mediterranean François charollais «EURO-mediterranie », 1995-1999 premier bilan du partenariat. Pulelisud-FMES-star dmed, paris, 2000 ; P198-199.

² - M'HASADJI – BOUZIDI Nachida, 05 essais sur l'ouverture de l'économie algérienne, enag édition, Alger, 1998, P95.

³ - رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، مدخل تنظيمي تحليل «الجزء الثاني»، دار الرضا للنشر، الطبعة الأولى، سوريا، شباط، 2001، ص 323.

وبعد سلسلة من المفاوضات والتي انطلقت منذ 4 مارس 1997 ببروكسل لتنتهي في 5 ديسمبر 2001 بالتوقيع المبدئي على شراكة أورو متوسطة بالعاصمة البلجيكية، حيث يعتبر هذا الإتفاق الثاني من نوعية بعد إتفاق 1976 مع المجموعة الأوروبية.

وفي 22 أبريل 2002 وفقت الجزائر رسميا على هذا الإتفاق ويدخل حيز التنفيذ في الفاتح سبتمبر 2005 حيث جاء في طياته مجموعة من الأهداف تمثلت في¹:

- إحلال الحوار السياسي المنتظم بين الطرفين والذي يسمح بتقوية علاقات التعاون في مختلف الميادين.
- تطوير المبادلات التي تعمل على دفع العلاقات الإقتصادية والإجتماعية المتوازنة بين الإدارة وتحديد شروط التحرر التدريجي للمبادلات السلعية والخدمية وحرية تنقل رؤوس الأموال خلال إنشاء منطقة التبادل الحر في أفق 2017.
- تشجيع المبادلات البشرية خاصة في إطار العمليات الإدارية.
- تشجيع التكامل المغربي، وبذلك تشجيع التبادل والتعاون بين الدول المغربية وبين المجموعة الأوروبية.
- ترقية التعاون الإقتصادي، الإجتماعي، الثقافي والمالي.

وفي الفاتح سبتمبر 2005 دخلت هذه الإتفاقية حيز التنفيذ ولم تسجل أي صعوبة تذكر عند تطبيقها وهذا راجع للتحضيرات التي قامت بها الحكومة بشأن هذا الملف حيث تم وضع لجنة دائمة مكلفة بتحضير ومتابعة تنفيذ الإتفاقية تشرف عليها وزارة الخارجية منذ 30 سبتمبر 2004.

بالإضافة إلى إقامة لجنة تقنية مكلفة بمتابعة وإقامة منطقة التبادل الحر المنتظرة بتاريخ 23 أوت 2005 تترأسها الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة بالإضافة إلى إعداد دليل إلكتروني يمكن الإطلاع عليه عبر شبكة معلوماتية موجهة لرؤساء المؤسسات والمتعاملين الإقتصاديين.

3- آثار الشراكة الأورو متوسطة على القطاع الصناعي بالجزائر:

¹ - Mebtoul abderrahmane, l'Algérie face aux défis de la mondialisation, office des publications universitaires, Tome01 , le 02-2002, P 248.

كان من المتوقع لعقد إتفاق الشراكة وتأسيس منطقة التبادل الحر ما بين الجزائر والإتحاد الأوروبي العديد من الآثار الإيجابية والسلبية على جميع الأصعدة، وعلى المدى القصير، المتوسط والطويل، حيث كان الحديث فيها عن مجموعة من العناصر أهمها¹:

- مشكلة تكلفة الميزانية على المدى القصير.
 - مشكلة إعادة تنشيط الهياكل الإنتاجية ودرجة تنافسيتها.
 - مسألة التصحيحات الاجتماعية الواجب إتباعها.
 - مسألة نوعية التخصصات التي سيتم التخلي عنها.
- فالجزائر التي كانت تستفيد من معاملة تفضيلية بموجب إتفاق 1976 ستجبر على فتح سوقها بموجب إتفاقية الشراكة أمام منتجات أحسن جودة وأقل تكلفة فأقل سعر مقارنة بمنتجاتها المحلية، وهنا يطرح التساؤل حول مدى تأثير القطاع الصناعي بتطبيق هذه الإتفاقية.
- فالقطاع الصناعي سيكون من أكثر القطاعات التي ستتأثر بدخول هذه الإتفاقية حيز التطبيق والتي جاء فيها تأسيس منطقة للتبادل الحر للمنتجات الصناعية، والتفكيك التدريجي لكل الحواجز الجمركية على هذه المنتجات.

حيث من الآثار التي تم الإشارة إليها نجد:

- عم قدرة المنتجات الجزائرية على منافسة نظيراتها الأوروبية مما يؤثر حتما على المؤسسات الإنتاجية وبالتالي يؤثر على الإقتصاد الوطني.
- حل وغلغ العديد من المؤسسات خاصة الصغيرة والمتوسطة التي لا تملك قدرات تنافسية، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة لبعض الأصناف المهنية والاجتماعية.
- إن التفكيك التدريجي للرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية ق يكون له أثر سلبي، حيث سترتفع الواردات نتيجة ضعف المنتجات الصناعية الوطنية مقارنة بالأوروبية ذات الجودة العالية والسعر الأقل.

¹- د. دربال عبد القادر وزايري بلقاسم، «تأثير الشراكة الأوروبيةمتوسطة على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في الجزائري» مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 2002/01، ص 28.

ولكن بالرغم من هذه الآثار السلبية لا يمكننا إخفاء الآثار الإيجابية الديناميكية الكاملة والتي ستكون جد كبيرة، حيث هذا الإتفاق سيعمل على:

- خلق نسيج صناعي حقيقي ديناميكي.
 - خلق مناصب شغل جديدة.
 - كما أن انخفاض الرسوم الجمركية سيعمل على تخفيض تكلفة تكوين رأس المال في الجزائر وهذا الأثر سيعمل على رفع كفاءة الأداء الصناعي.
 - الإتفاق سيحفز النشاط الصناعي، خاصة في القطاعات ذات الكثافة في اليد العاملة.
- وبالتالي الآثار المنتظرة من تطبيق إتفاق الشراكة الأورو متوسطية واضحة، إلا أن ما يميزها هي تلك الآثار على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدما أصبحت من أهم القطاعات في الجزائر نظرا لمساهمتها الفعالة في الإقتصاد الوطني.

4- النتائج الأولية لتنفيذ إتفاق الشراكة الأورو متوسطية:

بعد 4 سنوات من دخول إتفاق الشراكة حيز التطبيق تم تسجيل بعض النتائج الأولية وهذا حسب تصريح السيد مدير التجارة الخارجية بوزارة التجارة أن إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي وإن كان أمرا إيجابيا بالنسبة للجزائر إلا أنه عرف إختلالات كبيرة ومن بينها نجد¹:

- عدم تمكن العديد من المتعاملين الإقتصاديين من اقتحام السوق الأوروبية.
- ضعف الإستثمارات الأوروبية المباشرة في الجزائر رغم الأطر التشريعية والتحفيزات التي توفرها السوق الوطنية.
- تسجيل إختلالات في الميزان التجاري بين الجانبين وذلك لصالح الطرف الأوروبي.
- إرتفاع قيمة الواردات الجزائرية من منطقة الإتحاد الأوروبي من 11,2 مليار دولار سنة 2005 إلى 298 مليار دولار سنة 2008 أي بنسبة إرتفاع أكثر من 86%، أما الصادرات الجزائرية نحو الإتحاد الأوروبي وإن شهدت إرتقاعا بانقالتها من 552 مليون دولار سنة 2005 إلى 1,2

¹- تصريح السيد : شريف زعاف، وزير التجارة الخارجية، تنفيذ برنامج المساعدة للشراكة مع الإتحاد الأوروبي، جديد المساء بتاريخ: 2009/05/12.

مليار دولار سنة 2008 إلا أنه لم يكن هناك تنوع في الصادرات إذ تبقى مشتقات البترول أهم سلعة مصدرة إلى أوروبا.

- لم تستفيد الجزائر لحد الآن من حصصها من المواد الغذائية والفلاحية التي يمكن أن تصدرها والمقدرة بـ 41 نوعا حيث لم تشرع في تصدير سوى 6 أنواع.

هذه بعض النتائج المنشورة حول تطبيق الاتفاقية، ويبقى السعي وراء جني النتائج الإيجابية من أولى إهتمامات الدولة الجزائرية.

II- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1- ما المقصود بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة؟

لقد لقي تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة العديد من الصعوبات ترجع لوجود مجموعة من المعايير والأسس التي تميزها عن غيرها من المؤسسات. ويعتبر معيار الحجم¹ (عدد العمال) أهم هذه المعايير بناء على تلك الدراسات الأولى التي حظيت بها هذه المؤسسات مثل الدراسات التي قامت بها مدرسة داستون (l'école d'Aston) في سنوات الستينات.

ثم جاءت معايير أخرى تمثلت في معايير كمية (عدد العمال - رأس المال ...) ومعايير نوعية أو وصفية (رقم الأعمال - القيمة المضافة - الأرباح الصافية ...).

فاختلفت الدول في اختيار المعايير المناسبة لتحديد مفهوم هذا النوع من المؤسسات فتعددت بذلك التعاريف لتعتمد الجزائر في آخر المطاف على التعريف الذي حدده الإتحاد الأوروبي* سنة 1996 والذي كان موضوع توصية لكل البلدان الأعضاء والذي يركز على ثلاثة معايير المستخدمون ورقم الأعمال، الحصيلة السنوية، واستقلالية المؤسسة.

وبناء على ما سبق وحسب القانون رقم 01-18 لـ 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتوجيه وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تعرف هذه الأخيرة مهما كان وضعها القانوني بأنها: « مؤسسة

¹ - Torrès Olivier, « vingt – cinq ans de recherche en PME : une discipline entre courants et contre-courants, le PME de nouvelles approches» economica, Paris, 1998 ; P20.

*- حسب الإتحاد الأوروبي: «المؤسسة المصغرة هي مؤسسة تشغل أقل من 10 أجزاء المؤسسة الصغيرة هي تلك التي توافق معايير الإستغلالية وتشغل أقل من 50 عامل وتنجز رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 7 ملايين أورو أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية خمسة ملايين أورو المؤسسة المتوسطة هي تلك التي توافق معايير الإستغلالية وتشغل أقل من 250 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون أورو أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 27 مليون أورو.

إنتاج السلع والخدمات تشغل من واحد (01) إلى 250 شخص ولا يتجاوز، رقم أعمالها ملياري (2 مليار دج) دينار جزائري، ولا تتعدى حصيلتها السنوية 500 مليون دج** وهي تحترم معايير الإستقلالية¹.

بالإضافة إلى ما سبق تكتسب هذه المؤسسات مجموعة من الخصائص التي تعمل عملية تأسيسها من ضآلة رأس المال². وصغر حجمها الذي يسهل بدوره عملية اتخاذ القرارات، بالإضافة إلى مرونتها وسرعة تكيفها واندماجها في النسيج الوطني، وخاصة قلة تكليفها حيث لا يتطلب نشاطها تكاليف كبيرة فيما يتعلق بالمواد الأولية أو أجور العمال. حيث غالبا ما تعتمد هذه المؤسسات على الموارد المحلية³.

2- أهمية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة:

يمتلك قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة في معظم دول العالم حيث يتمثل في دورها الفعال في تحقيق عدة أهداف إقتصادية وإجتماعية من خلال بعث التنمية الشاملة ودعم الإقتصاد وإنعاشه، حيث الفائدة المترتبة عنها دائما في تزايد مستمر⁴، فاعتبرت في أغلب الإقتصاديات عامل إنتاجي مهم ومؤشر للدلالة على النمو الإقتصادي وتتمثل أهم أهداف هذه المؤسسات في:

* خلق فرص للعمل: إذ بإمكانها أن تلعب دورا كبيرا في حل مشكلة البطالة خاصة في الأرياف وهذا يعتبر من أكبر التحديات، فهي أكثر المؤسسات تكيفا والأفضل في تطوير النشاط الريفي⁵. وتساهم في الحد من التروح الريفي نحو المدن.

* المساهمة في الإقتصاد الوطني: وذلك من خلال تعظيم القيمة المضافة وتوفير الثروة التي تعمل على رفع المدخلات الوطنية من جراء الضرائب بالإضافة إلى زيادة حجم الإستثمارات وكذلك زيادة حجم المبيعات.

** ح أقصى: لتحديد رقم الأعمال أو إجمالي الميزانية الخاصة بإغلاق النشاط الأخير الذي يدوم إثني عشر شهرا.

¹ - loi N° 01-18 du 27 ramadan 1422 correspondant au 12 décembre 2001, portant loi d'orientation sur la promotion de la petite et moyenne entreprise (P.M.E).

² - د. محمد نبيل جامع، «إجتماعات التنمية الإقتصادية لمواجهة العولمة وتعزيز الأمن القومي»، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2000، ص 220.

³ - د. محمد محروس إسماعيل، «إقتصاديات الصناعة والتصنيع مع اهتمام خاص بدراسات الجدوى الإقتصادية» مؤسسة شباب الجامعة للنشر الإسكندرية، 1997، ص 213.

⁴ - MARCHESNAY Michel ; «PME de nouvelles approches» : collection recherche en gestion economica édition ; 1998 ; Paris ; P7.

⁵ - RAVEYRE Marie, «nouvelle forme de PME, nouvelle perspectives pour la création d'emploi en milieu rural» «les dynamiques des PME, approche internationales»

* أداة للإندماج والتكامل بين المناطق¹: إذ أنها تستطيع تجميع مؤسسات صغيرة موجودة في مناطق مختلفة من أجل هدف مشترك ولتحقيق منتج واحد بالإضافة إلى رفع العزلة عن المناطق المجاورة.

* التخفيف من الإستيراد من الخارج: فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة بمقدورها التكفل بإنتاج وحدات تحتاجها مؤسسات كبرى دون لجوء هذه الأخيرة لاستيرادها من الخارج وإنفاق الأموال بالعملة الصعبة.

نظرا للأهمية البالغة التي تكتسبها المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، دفعت بالجزائر إلى توفير كل الظروف الملائمة لتطورها ورفع مساهمتها في الإقتصاد الوطني سجلت نتائج إيجابية تمثلت في ارتفاع عددها إلى أكثر من 392013 مؤسسة مصرح بها في نهاية 2008 وتشغل أكثر من 841060 عامل وإن دل هذا على شيء إنما يدل على قدرتها في امتصاص البطالة، بالإضافة إلى مساهمتها في القيمة المضافة والنتاج الداخلي الخام وغيرها من المؤشرات الإقتصادية والتي في مجملها أثبتت نجاعة هذا النوع من المؤسسات وأهمية الحافظ على نسيجها وتطويرها خاصة برفع العقبات عن طريقها والمتمثلة في مجموعة المشاكل التي تواجهها من مشكل التمويل الذي يعتبر من أكبر العراقيل خاصة على مستوى المؤسسات المالية والبنوك بسبب وضع هذه الأخيرة مجموعة من الشروط التي تستطيع أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإستجابة لها مما يجعلها عاجزة عن تمويل مشاريعها².

ويبقى البحث عن موارد مالية من أصعب المهام الموكلة لصاحب المؤسسة حيث قبول أو رفض ملف من طرف البنك يعني إما حياة أو موت للمؤسسة³.

بالإضافة إلى ذلك هناك مشاكل أخرى تتمثل في مشكل العقار والإدارة والنظام الجبائي والجمارك ومشكل السوق الموازية، حيث في الوقت الذي تتحمل فيه المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تكاليف المواد الأولية والتجهيزات وأجور العمال وخاصة الضرائب والرسوم المفروضة من أجل إنتاج منتج قصد تسويقه في السوق المحلي، تجد أمامها منتج أجنبي مستورد أحسن نوعية وأقل ثمنا بنافسها بدون شرعية قانونية وهذا م يعمل على تحطيم المنتج الوطني. بالإضافة إلى هذه المشاكل يبقى مشكل مواجهة المنتج

¹- د. نبيل جوا، «إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة gestion des PME» مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007، بيروت ص 73.

²- عبد الرحمن بن عنتر، «واقع مؤسستنا الصغيرة والمتوسطة وآفاقها المستقبلية» مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، العدد 01، 2002، ص 161.

³- ODILE Esposito et FANNY Benscart «qui finance la croissance des PME», problèmes économiques ; N° 2469 ? 24 Avril 1996, P14.

الأجنبي الذي سينافس المنتج الوطني مستقبلا وبكل شرعية قانونية على إثر تأسيس منطقة التبادل الحر من أكبر المشاكل والتحديات.

3- أثر الشراكة الأورو متوسطية على المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

إن توقيع الجزائر إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي والمنتظر منه تأسيس منطقة التبادل الحر سيعمل على دخول المنتوجات الأجنبية ذات الجودة العالية إلى الأسواق الوطنية وبالتالي ظهور منافسة حادة تهدد بقاء المؤسسات الجزائرية بصفة عامة والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة لعدم إمتلاكها للقدرة التنافسية اللازمة لذلك، وهذا ما دفع بالسلطات الجزائرية باتخاذ مجموعة من الإجراءات والتعابير على مستوى الإقتصاد الكلي والجزئي قصد تمكين هذا القطاع وجعله يتكيف أكثر مع الأوضاع والتنافسية المستقبلية.

تمثلت الإجراءات على المستوى الأول في إصدار بعض البرامج والسياسات وخلق مجموعة من الصناديق والوكالات* تعمل على تحسين القدرات وترقية وتطوير الإستثمار في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى إحداث تحسينات على مستوى البنوك والضرائب.

أما على المستوى الثاني إقترحت على هذه المؤسسات برنامج عرف ببرنامج إعادة التأهل والذي هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات قصد تحسين موقع المؤسسة في إطار الإقتصاد التنافسي، أي أن يصبح لها هدف إقتصادي ومالي على المستوى الدولي».

III- برنامج إعادة التأهيل:

1- مسار عملية إعادة التأهيل:

برنامج إعادة التأهيل هو برنامج لا يتعلق بالمؤسسة فقط بل يتعلق كذلك بالمحيط الذي تنشط فيه أي مجموعة الهيئات المؤسساتية المتعاملة مع المؤسسة.

أ- إعادة تأهيل المحيط:

يتعلق الأمر بإعادة تأهيل المؤسسات البنكية والمالية وكذا الإطار القانوني والبنى التحتية وهذا لغرض تهيئة الجو الملائم لتطور نشاط المؤسسة وفي هذا الإطار يتم تمويل كل النفقات المرتبطة بـ:

*- تتمثل هذه الوكالات في وكالة ترقية ودعم الإستثمارات (APSI)، لجنة دعم مواقع الإستثمارات المحلية وترقيتها (CALPI)، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ)، الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمارات (ANDI).

- العمليات الموجهة لتحسين محيط المؤسسة المنتجة وكل الخدمات المرتبطة بالصناعة خاصة تلك التي تهدف إلى تحسين الجودة وتطوير التكوين.
- كل الأنشطة المرتبطة بإعادة تنشيط المناطق الصناعية ومناطق النشاط.
- كل نشاط يهدف إلى تطوير المنافسة الصناعية.

ب- إعادة تأهيل المؤسسة:

يعتبر برنامج إعادة التأهيل إجراء تطوعي تقوم به المؤسسة للتنبؤ بأهم النقائص والصعوبات التي تواجهها، فبرنامج إعادة التأهيل لا يعتبر إجراء قانوني تفرضه الدولة على المؤسسة، بل هذه الأخيرة تبادر بالإنخراط فيه من خلال قيامها بتشخيص إستراتيجي عام، وإعداد مخطط إعادة التأهيل بالمقابل تقوم الدولة بوضع سياسة نقدية ومالية مشجعة لها.

2- مراحل تطبيق برنامج إعادة التأهيل في الجزائر:

منذ سنة 1997 أولت السلطات العامة أهمية كبيرة لإعادة تأهيل المؤسسات تزامن هذا مع دخول الجزائر مرحلة إقتصاد السوق، فجعلت موضوع ترقية المنافسة الصناعية من بين المحاور الهامة في السياسة الحكومية، فتم تسطير برنامج من طرف وزارة الصناعة يساهم في تحسين تنافسية المؤسسات الصناعية ومحيطها في إطار تحرير وإدماج إقتصادنا في فضاء التبادل الحر.

ففي سنة 1999 قامت وزارة الصناعة بتحديد إطار عام لبرنامج ترقية المنافسة الصناعية كما تم تأسيس صندوق ترقية المنافسة الصناعية وهذا حسب قانون المالية لسنة 2000، وتأسيس لجنة وطنية للمنافسة الصناعية التي تشكل حجر الأساس في هذا البرنامج الحكومي.

هذا البرنامج جاء لهدفين أساسيين وهما:

- ضرورة إدماج المؤسسات الجزائرية في الإقتصاد الدولي خاصة في منطقة التبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي، والإلتزام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC).
- ضرورة تعميق برنامج إعادة الهيكلة ببرنامج إعادة التأهيل.

ويبقى الهدف الرئيسي من وراء هذه الخطوة الهامة، هو خلق فضاء تنافسي للمؤسسات على المستوى الداخلي والخارجي يستجيب لمتطلبات العولمة.

من جهة أخرى توقيع الجزائر على إنفاق الشراكة الأورو متوسطية مع الإتحاد الأوروبي الذي دخل حيز التقنية والتطبيق في أبريل 2002، سيخلق تحدي كبير أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، ومن أجل هذا سطر برنامج عرف ب: أوروبا، تطوير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة (ED-PME) Euro-Développement ما بين الجزائر والإتحاد الأوروبي كما شاركت فيه وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، إنطلاقا من 1999 يسمى 2147 مؤسسة صغيرة ومتوسطة من بين مجموع 246716 مؤسسة نشطة بالجزائر، وتقدم تمويله بـ 62900000 أورو منها 57 مليون أورو كمساهمة من اللجنة الأوروبية و 3400000 أورو مقدم من طرف السلطات الجزائرية و 2500000 أورو كمساهمة من طرف المؤسسات¹.

3- نتائج تطبيق برنامج إعادة التأهيل:

حسب آخر الإحصائيات الصادرة في ديسمبر 2007 من طرف (ED-PME) قدرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي سجلت في تطبيق برنامج إعادة التأهيل 685 مؤسسة نتج عنها:

- 61 مؤسسة صغيرة ومتوسطة رفضت إكمال عملية التأهيل ولم تجتاز مرحلة التشخيص.
- 179 مؤسسة صغيرة ومتوسطة انسحبت بعد عملية التشخيص الأولي.
- 445 مؤسسة صغيرة ومتوسطة دخلت مرحلة إعادة التأهيل.

وتعود الأسباب الرئيسية لتخلي أو انسحاب هذه المؤسسات على إكمال عملية إعادة التأهيل إلى:

- عدم قدرة رؤساء المؤسسات على المواصلة.
- عدم توفر حوار داخلي جيد للمؤسسة للتنفيذ الأولي للبرنامج.
- صعوبة التمويل.

من بين المؤسسات 445 الصغيرة والمتوسطة التي دخلت إلى مرحلة إعادة التأهيل نجد أربع قطاعات مثلت الأغلبية في ذلك وهي:

- قطاع المواد الغذائية بنسبة 29%.

¹ - MOHAMED MADOUÏ. «De l'économie administrée à l'économie de marché. Les PME à l'épreuve de la mise à niveau des entreprises en Algérie» colloque international : la vulnérabilité des TPE et PME dans un environnement mondialisé, 11^{es} journées scientifiques du réseau entrepreneurial INRPME-AUF-AIRE- PME, 27 au 29 mai 2009, P5.

- قطاع الصناعات الكيماوية بنسبة 18%.

- قطاع مواد البناء بنسبة 11%.

- قطاع الصناعات الميكانيكية بنسبة 10%.

بالإضافة إلى ما سبق فإن عملية إعادة التأهيل مست بالدرجة الأولى عملية التسيير بنسبة 38% من مجموع 896 عملية إعادة تأهيل ثم تلتها عملية تسيير الإنتاج بنسبة 35%.

من الملاحظ أن عملية التسيير وتسيير الإنتاج مثلت الأغلبية في عملية التأهيل وهذا راجع إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بحاجة كبيرة إلى عمليات أكثر تطورا في التسيير والإنتاج من أجل رفع إنتاجيتها بسرعة كبيرة.

ولكن تبقى هذه النتائج غير كافية ومازال المسار طويلا أمام هذه المؤسسات حتى تكون جاهزة لمواجهة المنافسة الأجنبية، والعملية تتطلب تكثيف الجهود وتقوية الإرادة في إتمام برنامج إعادة التأهيل وتعميمه على كل المؤسسات.

خلاصة:

إن توقيع الجزائر على إتفاق الشراكة الأورو متوسطية ما هو إلا دليل على رغبتها في الاندماج إلى النظام العالمي وزيادة إنفتاح إقتصادها على الإقتصاد العالمي ويتجسد هذا من خلال إنضمامها إلى منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية في أفق 2017 وما يترتب عنها من تفكيك تدريجي للحواجز الجمركية المفروضة على المنتجات الأوروبية وهذا يعتبر تحدي أمام الجزائر تعمل جاهدة على أن تكون نتائجها الإيجابية أكثر من السلبية لذا يتعين عليه إتباع إستراتيجية جيدة لتأهيل الإقتصاد الوطني بصفة عامة وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة وتهيئته لمواجهة الرهانات المقبلة، لأنها هي المعنية بالدرجة الأولى بمنطقة التبادل الحر لأنها ستواجه منافسة قوية مع المنتوجات الأوروبية الأكثر جودة والأقل سعر وتكلفة.

المراجع:

الكتب والمجلات باللغة العربية:

1. د. محمد نبيل جامع، «إجتماعات التنمية الإقتصادية لمواجهة العولمة وتعزيز الأمن القومي»، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2000.

- 2.د. محمد محروس إسماعيل، «إقتصاديات الصناعة والتصنيع مع اهتمام خاص بدراسات الجدوى الإقتصادية» مؤسسة شباب الجامعة للنشر الإسكندرية، 1997.
- 3.رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، مدخل تنظيمي تحليل «الجزء الثاني»، دار الرضا للنشر، الطبعة الأولى، سوريا، شباط، 2001.
- 4.د. نبيل جوا، «إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة gestion des PME» مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007، بيروت.
- 5.بن عنتر عبد الرحمن، «مراحل تطور المؤسسة الإقتصادية الجزائرية وآفاقها المستقبلية» مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر (بسكرة)، العدد الثاني، جوان 2002.
- 6.عبد الرحمن بن عنتر، «واقع مؤسستنا الصغيرة والمتوسطة وآفاقها المستقبلية» مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، العدد 01، 2002.
- 7.د. دريال عبد القادر وزايري بلقاسم، «تأثير الشراكة الأورومتوسطية على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في الجزائري» مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، العدد 01/2002.
- 8.تصريح السيد : شريف زعاف، وزير التجارة الخارجية، تنفيذ برنامج المساعدة للشراكة مع الإتحاد الأوروبي، جديد المساء بتاريخ: 2009/05/12.

الكتب والمجلات باللغة الفرنسية:

9. Marquina Antonio ; «Confidence Building Measures In The Mediterranean», François charollais «EURO-mediterranie », 1995-1999 premier bilan du partenariat. Pulilisud-FMES- Paris, 2000.
10. Marches Nay Michel ; «PME de nouvelles approches» : collection recherche en gestion economica édition ; 1998 ; Paris.
11. Madoui. Mohamed «De l'économie administrée à l'économie de marché. Les PME à l'épreuve de la mise à niveau des entreprises en Algérie» colloque international : la vulnérabilité des TPE et PME dans un environnement mondialisé, 11^{es} journées scientifiques du réseau entrepreneurial, 27 au 29 mai 2009.
12. Mebtoul abderrahmane, l'Algérie face aux défis de la mondialisation, office des publications universitaires, Tome01 , le 02-2002.
13. M'Hasadji – Bouzidi Nachida, 05 essais sur l'ouverture de l'économie algérienne, enag édition, Alger, 1998.
14. Odile Esposito et Fanny Benscart «qui finance la croissance des PME», problèmes économiques; N° 2469 ? 24 Avril 1996.
15. Raveyre Marie, «nouvelle forme de PME, nouvelle perspectives pour la création d'emploi en milieu rural» «les dynamiques de PME, approche internationales»
16. Torrès Olivier, «PME de nouvelles approches ; ed economica Paris, 1998.
17. Torrès Olivier, « vingt – cinq ans de recherche en PME : une discipline entre courants et contre-courants, le PME de nouvelles approches» economica Paris, 1998.
18. loi N° 01-18 du 27 ramadan 1422 correspondant au 12 décembre 2001, portant loi d'orientation sur la promotion de la petite et moyenne entreprise (P.M.E).

